28/04/08

Syrian Arab Rep. P.M.

بيان المجموعة العربية أمام الدورة الثانية للجنة التحضيرية لمؤتمر مراجعة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عام ٢٠١٠، جنيف في ٢٨ أبريل/نيسان /٢٠٠٨

١ – يأتي هذا الاجتماع في فترة تتعرض فيها المنظومة الدولية متعددة الأطراف للأمن ونزع السلاح، التي تعتبر معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ركيزتها الأساسية، لتحديات متزايدة، إذ أن هذه اللجنة التحضيرية الثانية لمؤتمر المراجعة لعام ٢٠١٠ تأتي بعد عدد من الانتكاسات خلال السنوات الماضية نذكر منها على سبيل المثال: فشل مؤتمر المراجعة السابق في الاتفاق على نتائج محددة، وجمود بل وتراجع جهود نزع السلاح النووي، وكذلك عدم تمكن المجتمع الدولي في القمة الستين لتأسيس الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٥ من اعتماد أية توصيات في مجال نزع السلاح، والتصريحات العلنية لرئيس الحكومة الإسرائيلية بامتلاك إسرائيل أسلحة نووية؛ وغير ذلك من التطورات التي تثير قلق المجموعة العربية وغيرها من الدول الأطراف، الملتزمة بمبادئ الشرعية الدولية وفي مقدمتها أحكام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

٢ – إن جدوى ومصداقية أية ترتيبات دولية في مجال نزع السلاح تعتمد على ما تحققه من مكاسب متوازنة لجميع أطرافها من جهة، وعلى مدى التزام أعضائها بقواعدها وأهدافها من جهة أخرى. كما أنها ترتكز على الشعور بالأمن الذي توفره لجميع أطرافها. ومن المؤسف أن هناك تراجعاً واضحاً عن تنفيذ الالتزامات الرئيسية للمعاهدة، وعن قرارت دورات المراجعة السابقة، بل وظهور توجهات معاكسة للمبادئ الأساسية للمعاهدة؛ مما يثير الشكوك في فاعلية ومصداقية نظام عدم الانتشار وجدواه في تحقيق أمن أعضائه.

٣ – في هذا السياق، فإننا نود تسجيل الملاحظات الآتية:

أولاً: إن عالمية المعاهدة، التي تعد من وجهة النظر القانونية والعملية ركناً رئيسياً لفاعليتها ومصداقيتها، لم تتحقق بعد الأمر الذي يؤكد على ضرورة التنفيذ الكامل لنتائج مؤتمري مراجعة الاتفاقية عامي ١٩٩٥ و٢٠٠٠، وبالأخص فيما يتعلق بقرار الشرق الأوسط.

ثانياً: إن التقاعس من قبل بعض الأطراف الدولية في متابعة تنفيذ قرارات ونتائج دورات المراجعة السابقة، ومحاولات التفرقة في مدى الزاميتها، رغم أن هذه النتائج والقرارات ذاتها تعتبر جزءاً لا يتجزأ من آليات تنفيذ المعاهدة، يشكل

مساساً بمصداقيتها، ونخص بالذكر هنا قرار الشرق الأوسط الصادر عن مؤتمر المراجعة والتمديد اللانهائي للمعاهدة عام 1995. ويجدر التذكير بأن صفقة تمديد العمل بالمعاهدة لأجل غير مسمى لم تكن لتتم دون تصويت لولا هذا القرار.

ثالثاً: إن آليات نزع السلاح الدولية في المجال النووي تشهد جموداً من الناحية العملية، بسبب استمرار تنصل الدول النووية من التزاماتها في إطار المادة السادسة للمعاهدة، ومحاولة تفسير هذه المادة على أنها تكرس وضعها كدول حائزة على السلاح النووي وليس على أنها التزام بالعمل على نزع أسلحتها النووية، مما أدى إلى مرحلة من الجمود الذي يعرض بقاء المنظومة بأسرها للخطر.

4 – إن منطقة الشرق الأوسط ما زالت المثال الصارخ لقصور فاعلية المعاهدة في تحقيق الأمن لأطرافها، إذ أنها المنطقة الوحيدة التي لم تشهد جهوداً دولية فعلية لإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية، خاصة مع وجود إسرائيل الوحيدة التي تمتلك قدرات نووية عسكرية متطورة خارجة عن أية رقابة دولية.

5 – وتود الدول العربية في هذا الإطار أن تحذر من خطورة استمرار الصمت، وأحياناً التواطؤ الدولي مع موقف إسرائيل، مما شجعها على الانتقال من سياسة الغموض النووي إلى التصريح بامتلاك أسلحة نووية دون أن يحرك المجتمع الدولي ساكناً، وهو ما ينبغي إدراك خطورته على رد الفعل الإقليمي، وانعكاساته على الأمن والسلم الدوليين.

6 – إن وجهة النظر الإسرائيلية التي تدفع بضرورة التوصل إلى السلام الشامل أولاً قبل النظر في إمكانية إخلاء المنطقة من الأسلحة النووية، المدعومة من بعض الدول الأطراف في الاتفاقية، يعد خطأً جسيماً يشكك في جدوى معاهدة عدم الانتشار كمنظومة تحقق الأمن المتبادل لأطرافها، ويقوض فكرتها الأساسية لأنه يدعم المنطق القائل بأن امتلاك الأسلحة النووية يحقق الأمن.

إن استمرار تقاعس المجتمع الدولي، ولا سيما الدول النووية، عن معالجة التهديد الذي تمثله القدرات النووية الإسرائيلية، وعن السعي الجاد إلى تحقيق عالمية المعاهدة وعن إخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية، يشكل مساساً بمصداقية المعاهدة ويهدد أمن الدول العربية والسلم والأمن الدوليين.

7 – لذلك تدعو الدول العربية الدول الأطراف إلى الالتزام بكافة احكام المعاهدة تجاه إسرائيل دون تمييز أو إزدواجية في المعايير، إذ أن استمرارهما لن يؤدي سوى إلى تقويض نظام عدم الانتشار وهدم دعائمه والإخلال بمصداقية المعاهدة.

8 – لقد أثبتت الدول العربية على مدار العقود الماضية صدق نواياها والتزامها بأهداف النظام الدولي لعدم الانتشار، وتعتبر المبادرات العربية الجماعية والفردية المتكررة لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية أكبر دليل على ذلك. وللأسف فإن هذه الجهود لم تقابل سوى بالتعنت من جانب إسرائيل، وعدم الاهتمام بشكل جدي من جانب بعض القوى الدولية، بل أن هذه القوى تحرص على توفير المظلة السياسية للموقف الإسرائيلي في مختلف المحافل الدولية؛ وآخر مثال على ذلك إعاقتها، خلال الدورة الحادية والخمسين للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية لعام 2007، إصدار قرار تحت البند المتعلق بالقدرات النووية الإسرائيلية ومخاطرها المدرج على جدول أعمال مؤتمرات الوكالة، وهو ما تعتبره الدول العربية تقليصاً لدور الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتراجعاً عملياً عن قرارات مُلزمة سبق اتخاذها في هذا الشأن في الجمعية العامة ومجلس الأمن ومؤتمر مراجعة وتمديد معاهدة عدم الانتشار عام 1995، فضلاً عن قرارات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ذات الصلة.

9 – من هذا المنطلق، فإن الدول العربية ترى أن التمهيد لاتخاذ خطوات عملية تجاه تحقيق أهداف إخلاء الشرق الأوسط من الأسلحة النووية يعد شرطاً رئيسياً للخروج بنتائج إيجابية من هذا الاجتماع، ونطالب في هذا السياق الدول النووية الخمس وفي مقدمتها الدول الثلاثة الوديعة للمعاهدة، بإعادة تأكيد الالتزام بقرار الشرق الأوسط الصادر عن مؤتمر المراجعة والتمديد اللانهائي للمعاهدة عام 1995، وبالاتفاق على خطوات عملية لتنفيذه خلال دورة المراجعة الحالية. وإننا على ثقة من تفهم الدول الأعضاء لما توليه الدول العربية من أولوية محورية لهذا الموضوع الهام.

10 – وفي هذا الإطار، فإننا نؤكد على ضرورة إتاحة الوقت الكافي لمناقشة الموضوع، واتخاذ الإجراءات اللازمة لمتابعة تنفيذ قرار إخلاء الشرق الأوسط من الأسلحة النووية خلال أعمال جميع دورات اللجنة التحضيرية وصولاً إلى مؤتمر المراجعة ذاته عام 2010 الذي نتطلع لأن يتخذ توصيات عملية في هذا الخصوص.

11 – لقد أكدت القمة العربية في اجتماعها الأخير في دمشق بالجمهورية العربية السورية في 30/مارس/آذار/2008 على العمل على جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل وفي مقدمتها الأسلحة النووية، ودعوة المجتمع الدولي إلى إلزام إسرائيل بالانضمام الفوري إلى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية كطرف غير نووي، وإخضاع جميع منشآتها النووية إلى رقابة الوكالة الدولية، والتأكيد على حق الدول في الاستخدام السلمي للطاقة النووية وفق معايير وضوابط الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

12 – إن أولوية جعل الشرق الأوسط خالياً من الأسلحة النووية في اهتمامات الدول العربية لا يعني بأي حال من الأحوال تقليلاً من الأهمية التي توليها للمواضيع والمسائل الأخرى المطروحة على جدول الأعمال. وتعتبر الدول العربية أن جميع القضايا المرتبطة بالتفعيل المتوازن للمحاور الثلاثة للمعاهدة قضايا مركزية تتوقف عليها فاعلية المعاهدة، وجدواها، ومصداقيتها. وفي هذا الإطار فإننا نود أن نوضح مواقف الدول العربية المبدئية تجاه تلك القضايا على النحو الآتي:

أولاً: نزع السلاح النووي:

1- تطالب الدول العربية المجتمع الدولي وفي مقدمته الدول النووية الخمس الحائزة على أسلحة نووية بإعادة تأكيد التزامها بهذا الهدف الرئيسي للمعاهدة والتزامها بالتحرك الفعال لتنفيذ الخطوات العملية الثلاث عشرة التي أقرها مؤتمر المراجعة عام 2000 كأساس لقياس التقدم في هذا المجال، كما ندعوها إلى الالتزام بإجراءات خفض الأسلحة النووية بشفافية وبشكل خاضع للتحقق، وغير قابل للتراجع بما في ذلك خفض الترسانات الحالية، والامتناع عن الإنتاج مستقبلاً والتخلص من المخزون.

2- وتشعر الدول العربية بالقلق تجاه ما أعلنته بعض الدول النووية مؤخراً حول تجديد ترساناتها النووية، وتحديث وسائل إيصال الرؤوس النووية، وتجاه ما طرحه البعض الآخر من مبررات جديدة لإضفاء المشروعية على الاستمرار في حيازة واستخدام الأسلحة النووية.

3- تعرب الدول العربية عن قلقها العميق من العقائد العسكرية النووية الجديدة المعتمدة من قبل بعض الدول، والدور المعطى لهذه الأسلحة، ولذلك فإن الدول العربية تؤكد على ضرورة تقليص دور هذه الاسلحة، كما تؤكد بهذه المناسبة

على ضرورة التوصل لصيغة قانونية مُلزمة لضمانات الأمن للدول الأطراف غير النووية، تجاه استخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية ضدها.

ثانياً: عدم الانتشار:

1 - إن الدول العربية، التي أصبحت جميعها أطرافاً في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ترى أن التهديد الحقيقي لعدم الانتشار يتمثل في عدم تحقيق عالمية المعاهدة، وبصفة خاصة في منطقة الشرق الأوسط، الأمر الذي أتاح الفرصة لإسرائيل تطوير قدراتها النووية العسكرية خارج أية منظومة رقابية دولية.

إن الدول العربية التي تدعم جهود الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتؤكد على أهمية الحفاظ على فعاليتها ومصداقيتها، تساند من الناحية المبدئية تعزيز نظام الضمانات الشاملة الهادف إلى التحقق من عدم استعمال المواد أو التقنيات النووية لأغراض عسكرية في الدول الأطراف. وتعتبر الدول العربية في هذا الخصوص أن البروتوكول الإضافي أداة هامة لتعزيز التحقق، لكنه أداة طوعية مكملة؛ يتوقف تعميمها على تعميم الأصل الذي تكمله: أي تعميم اتفاقات الضمانات الشاملة، وتعميم معاهدة عدم الانتشار ذاتها أولاً. كما ترى أن تحميل الدول غير النووية بالمزيد من الالتزامات والأعباء المضنية دون تحقيق تقدم على صعيد محور نزع السلاح النووي يعد إخلالاً واضحاً بالتوازن المنشود الذي يضمن فاعلية ومصداقية المعاهدة.

2 – تؤكد الدول العربية على أن التعاون النووي بين دول أطراف في الاتفاقية وأخرى غير أطراف فيها يشكل تناقضاً مع نص وروح المعاهدة، في الوقت الذي تعمل فيه هذه الدول على التضييق على الدول الأطراف التي أبرمت وتنفذ اتفاقات الضمانات الشاملة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتسعى إلى تحميلها بمزيد من الإلتزامات.

ثالثاً: الاستخدامات السلمية:

تعتبر الدول العربية أن حق الدول الأطراف في الحصول على التكنولوجيا النووية وتوظيفها للأغراض السلمية حق غير قابل للتصرف وفقاً لأحكام المادة الرابعة من المعاهدة، ويمثل نقطة ارتكاز رئيسية للمعاهدة، لذا، فإننا نتحفظ على أية محاولة لإعادة تفسير نصوص المعاهدة بشكل ينتقص من هذا الحق أو يُقيد استخدامه. وفي هذا الإطار، ندعو المجتمع الدولي، وخصوصاً الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والدول المتقدمة في المجال النووي لتوفير المساعدة والدعم التقني

اللازم لجميع الدول الأطراف في المعاهدة بما فيها الدول العربية التي أعلنت اعتزامها العمل على توظيف التكنولوجيا النووية في إنتاج الطاقة وفقاً لأحكام المعاهدة. وتود الدول العربية أن تعبر عن القلق من استمرار وتزايد القيود على تصدير المواد والمعدات للأغراض السلمية للدول الأطراف الملتزمة بالمعاهدة، وبنظام الضمانات الشاملة. وتؤكد الدول العربية على ضرورة الدراسة المتأنية للأبعاد القانونية والسياسية والاقتصادية المتعلقة بأية مبادرات جديدة لإنشاء آليات دولية لضمانات الوقود، حتى يتم التأكد من اتساق هذه المبادرات مع نصوص المعاهدة وفي مقدمتها المادة الرابعة، وحتى لا تتحول هذه الآليات إلى قيود تكرس احتكار دول بعينها للتكنولوجيا النووية وتؤسس لتبعية في مجال الطاقة النووية، أو تضع شروطاً جديدة لاستخدامها لأغراض سلمية.
وتؤكد الدول العربية في هذا الخصوص على أن أي قرار تتخذه الدول المعنية بشأن استيراد الوقود النووي من الخارج لا يؤثر على حقوق الدول الأخرى في تطوير قدراتها الوطنية في جميع مجالات الاستخدامات السلمية للطاقة النووية وفقاً للمادة الرابعة من المعاهدة.

14 – ختاماً أود أن أوكد لكم مجدداً استعداد الدول العربية الكامل وغير المشروط للتعاون معكم ومع الوفود الأخرى لتحقيق أهدافنا المشتركة.